عصام الصقر متحدثا خلال الحفل

عصام الصقر وشيخة البحر وصلاح الفليج في لقطة جماعية مع الموظفين المتفوقين

البنك احتفى بالموظفين الأكثر قيمة والفرق الأكثر تعاوناً لعام 2019

الصقر: كوادر «الوطني» ركيزة أساسية في مسيرة النمو والنجاحات

حضور الإدارة التنفيذية للبنك يتقدمهم عصام الصقر وشيخة البحر وصلاح الفليج

أثناء تكريم أحد الموظفين من الإدارة التنفيذية للبنك

احتفى بنك الكويت الوطني بموظفيه المتميزين في 2019، وذلك ضمن فعاليات حفل النخبة السنوي الذي نظمه البنك للعام الرابع على التوالي.

وشهد الحفل حضور الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر، الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت صلاح الفليج، ومدير عام الموارد البشرية للمجموعة عماد العبلاني، بالإضافة إلى العديد من قيادات البنك.

وفي كلمته التي ألقاها في الحفل أكد عصام الصقر أن الكوادر البشرية شكلت محطة مهمة ورئيسية في تاريخ نجاحات البنك، مشيرا إلى أنه لا يمكن تطبيق أي من أهداف البنك الاستراتيجية دون مشاركة فاعلة من الأشخاص الذين يبذلون قصارى جهدهم لتنفيذ تلك الأهداف.

وشدد الصقر على أن البنك يقدر وبشدة كفاءة والتزام موظفيه بمعايير الجودة على كل المستويات، مضيفا أن ذلك يعد ركيزة أساسية في استكمال مسيرة نجاح البنك وتقديم أفضل الخدمات لعملائه.

وأشاد الرئيس التنفيذي للمجموعة بالتزام وتفاني موظفي البنك، كما عبر عن فخره واعتزازه بفريق العمل الذي أثبت كفاءته وانتماءه لهذه المؤسسة الرائدة على مستوى الكويت والمنطقة، ودعا في الوقت نفسه إلى نشر وتعزيز السلوكيات الإيجابية لضمان الشفافية والنجاح مستقبلا.

وأكد الصقر أن مجموعة بنك الكويت الوطني توفر بيئة عمل تتسم بالنزاهة والتآزر بين كافة الموظفين ليشكل ذلك محركا لنجاحات البنك المتواصلة ويساهم في تحقيق رؤية وأهداف البنك.

وأشار إلى أن بنك الكويت الوطني سيواصل الاستثمار في كوادره البشرية التي تتخطى الآن أكثر من 6 آلاف موظف في 4 قارات وذلك إيمانا منه بالدور الحيوي والفعال لكوادره في تنفيذ استراتيجية البنك الرامية إلى الحفاظ على الريادة محليا وإقليميا.

ودأب بنك الكويت الوطني على تنظيم مثل هذه المناسبات لتكريم موظفيه حرصا منه على دعم كوادره وتشجيعهم للارتقاء وظيفيا ومهنيا. ويعتمد اختيار الموظفين المتميزين على تصويت زملائهم في ذات المجموعة المرشحين منها، حيث تستند معايير التصويت إلى روح العمل الجماعي والتعاون والمشاركة والفاعلية لدى الموظف. وتخلل الحفل تكريم النخبة من الموظفين المتميزين، كما شهد العديد من الفعاليات والمسابقات بالإضافة إلى توزيع الجوائز القيمة على الموظفين المشاركين. في هذا العام ولأول مرة تم تكريم الفرق على مستوى مجموعات البنك لإظهارهم التواصل الفعال والشفافية وروح العمل الجماعي.

تقرير الشال

احتفظوا بمعظم استثمارهم في بورصة الكويت رغم انخفاض الأسعار

1,3 مليار دينار مساهمة الأجانب في البنوك بانخفاض 11,9٪

قال تقرير «الشال» الاقتصادي ان سلوكيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في بورصات العالم الناشئة في أغسطس الفائت تشير إلى ان حركة تسييل قدرت قيمتها بنحو 14 مليار دولار، بسبب عملية تصحيح كبيرة طالت بورصات العالم الرئيسية آنذاك.

ولفت التقرير الى أن قرار التسييل لتلك الاستثمارات قد يأتي دون تحليل، فالمحافظ الأجنبية يتم تسييلها آليا إذا بلغت الأسعار مستوى أدنى محددا سلفا يبدأ معه البيع لوقف الخسائر عند ذلك المستوى. ومن متابعة الأرقام ما بين 3 يوليو و18 سبتمبر 2019، يبدو أن التسييل لم يطل ملكية الأجانب في البنوك المدرجة في بورصة الكويت.

وأضاف التقرير انه في بداية تلك الفترة، أي 3 يوليو الماضي، بلغت قيمة مساهمة الأجانب في البنوك الكويتية بأسعار إقفالات ذلك اليوم نحو 1,40 مليار دينار، وبلغت نسبة تلك الملكية في كل القطاع نحو 7,78٪.

وبلغت أقصاها بالقيمة المطلقة عند 1,48 مليار دينار بتاريخ 14 أغسطس 2019، ومعظم الارتفاع في القيمة جاء بسبب أداء البورصة الموجب، ومعها ارتفعت قليلا نسبة مساهمة الأجانب في كل القطاع إلى نحو 8٪. وبتاريخ 18 سبتمبر 2019، انخفضت بشكل ملحوظ القيمة المطلقة لمساهمة الأجانب إلى نحو 1,31 مليار دينار أي فاقدة نحو 11,9٪ من قيمتها، ولكن ارتفعت مساهمتهم النسبية قليلا إلى نحو 8,07٪، ما يعني أنهم احتفظوا بمعظم استثمارهم في بورصة الكويت رغم انخفاض الأسعار.

وربما يعني ذلك أن تقديرهم للمخاطر على البنوك المدرجة في بورصة الكويت كان أقل من تقديرهم لمخاطر الأسهم في البورصات الناشئة الأخرى، وذلك عكس سلوك المستثمر المحلي، وقد يعود ذلك التقدير إلى أن مستوى أسعار البنوك الكويتية مقارنة بأدائها مازال يترك هامشا مريحا. ونود تكرار ما سبق أن ذكرناه سابقا، أن معلومات حركة التداول وفقا لجنسيات المتداولين معلومات هامة لترشيد قرار المستثمر في بورصة الكويت، ويفترض أن تشمل تداولات كل الشركات المدرجة وليس البنوك المحلية فقط، ويفترض أن تنشر بعد إقفال تداول كل يوم عمل، وهو أمر ميسر.

وقال «الشال» إن قطاع المصارف هو القطاع الأهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ونعتقد أن تحليل تداولاته يكفي لمعرفة سلوكيات تلك التداولات مع ضرورة الحذر دائما من مفاجآت غير سارة.

	03 يوليو 2019		18 سبتمبر 2019		التغير
	نسب الملكية	القيمة السوقية	نسب الملكية	القيمة السوقية	في نسب الملكية
بنك برقان	٪2,15	20,035,313	٪3,83	32,976,300	٪78,14
البنك الأهلي المتحد	٪0,41	2,689,354	٪0,65	4,156,349	٪58,54
بيت التمويل الكويتي	٪6,55	338,150,432	٪6,86	301,031,323	٪4,73
بنك الكويت الوطني	٪13,15	846,751,390	٪13,49	798,237,726	٪2,59
بنك بوبيان	٪3,31	55,750,410	٪3,39	50,449,472	٪2,42
بنك وربة	٪3,01	11,332,650	٪3,00	10,350,000	٪0,33-
بنك الخليج	٪11,34	107,153,888	٪11,12	95,923,366	٪1,94-
البنك التجاري الكويتي	٪0,46	4,737,509	٪0,45	4,482,127	٪2,17-
بنك الكويت الدولي	٪4,93	14,732,470	٪4,65	12,892,435	٪5,68-
البنك الأهلي الكويتي	٪0,13	652,524	٪0,12	583,842	٪6,29-
قطاع البنوك	٪7,78	1,401,985,939	٪8,07	1,311,082,940	

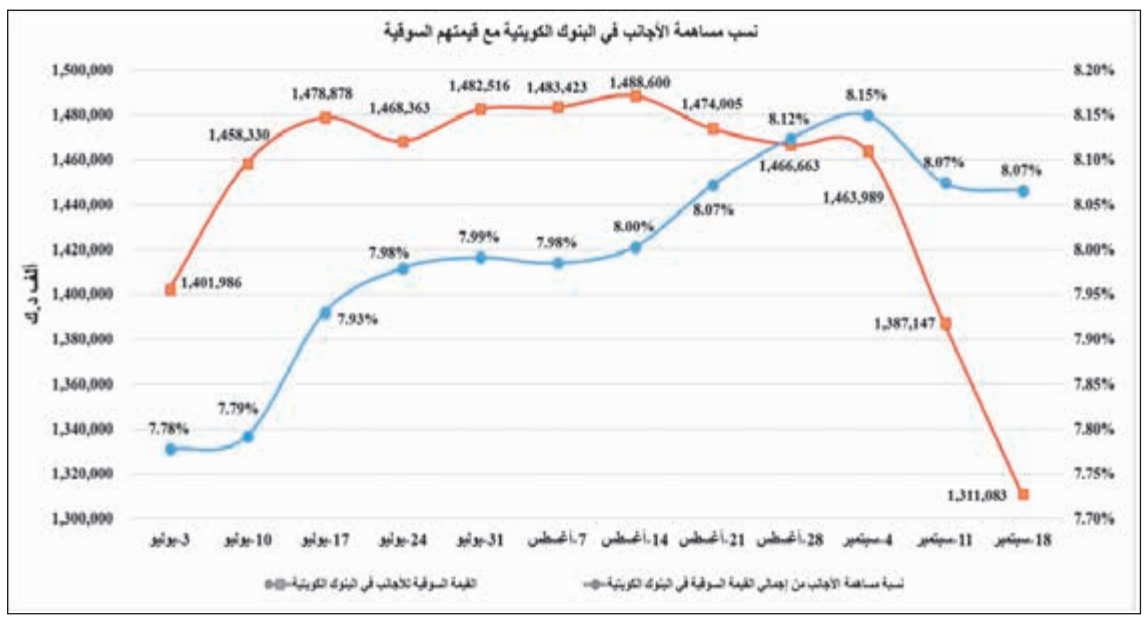

الميزانية ستحقق عجزاً إذا استمر النفط عند مستواه الحالي

أشار تقرير «الشال» إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2020/2019، قد بلغت نحو 7,3 مليارات دينار، أو ما نسبته نحو 46,5٪ من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15,8 مليار دينار، وذلك وفقا لنشرة وزارة المالية.

وقال التقرير ان الإيرادات النفطية الفعلية بلغت حتى 2019/08/31، نحو 6,776 مليارات دينار أي بما نسبته 48,9٪ من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13,863 مليار دينار، وبما نسبته 92,1٪ من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 65,9 دولارا خلال الشهور الخمسة الأولى من السنة المالية الحالية 2020/2019. وتم تحصيل ما قيمته نحو 583,03 مليون دينار إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 116,60 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,94 مليار دينار، أي أن المحقق إن استمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 549,1 مليون دينار عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 22,5 مليار دينار، وصرف فعليا حتى 2019/8/31 نحو 4,83 مليارات دينار، وتم الالتزام بنحو 326 مليون دينار وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات - الفعلية وما في حكمها - نحو 5,15 مليارات دينار، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1,03 مليار دينار.

وأوضح التقرير - طبقا للنشرة - ان الموازنة في نهاية الشهر الخامس من السنة المالية الحالية، قد حققت فائضا بلغ نحو 2,20 مليار دينار، قبل خصم الـ 10٪ من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة، علما ان معدل الإنفاق الشهري سيرتفع كثيرا مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض مع نهاية السنة المالية يعتمد أساسا على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور السبعة المقبلة، مع احتمال أن يتحول إلى عجز إن استمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي، وتكرار زيادة المصروفات الفعلية عن اعتمادات المصروفات المقدرة في الموازنة، وتلك سابقة حدثت في السنة المالية الفائتة.